

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تتميم مسألة قضاء العبادة المنذورة

لقد أسلفنا بأن المشهور قد احتاطوا وجوباً في المكلف الذي قد أهمل -إما عمداً أو غفلة- النافلة المنذورة في أمدها المحدد، حيث قد تشبّثوا بإطلاقات القضاء فطبّقوا عليها كلمة "الفوت" بينما المعيار الأصيل هي فوت الفريضة التي قد وردت ضمن الروايات لا محض عنوان الفوت، فبالتالي، سيتم انصراف السيد الحكيم بأن لفظة "الفريضة" تنصرف إلى عنوانها الأولي كالصلوات اليومية، لا أمثال النذر والإجارة الواجبة بالعنوان الثانوي، بل نرتقي لنقول بأن الفوت لا ينطبق على عنصر النذر أساساً إذ الذي لا يفي بنذره المحدد ثم زال أمده فقد مات موضوع النذر نهائياً إذ عنصر الوقت يعدّ من نمط وحدة المطلوب بخلاف مواقيت الصلوات اليومية حيث قد اتخذ الوقت بلون تعدّد المطلوب إضافة إلى رجحانيتها الذاتية لدى الشارع بخلاف النذر.

فبالتالي، إن الذي نقض نذره فقد أهمل الوفاء بالنذر والوفاء لا يتقبل القضاء إطلاقاً إضافة إلى أنه قد مُحق أيضاً موضوع النذر جزراً (لا أنه قد فوت عبادة النذر كي تعمه أدلة القضاء) فإن عملية الوفاء والاستيفاء تتحقّق في ظرفها فحسب فلا معنى لكي يفي به خارج ظرفه، ولهذا يعدّ عاصياً بإهمال النذر فتتوجّب الكفارة بخلاف غير المتعمّد، إذن فاندغام القضاء عن النذر يُلائم الصناعة بالتأكيد، نعم لكي لا نصطدّم مع فتيا الأعظم -كالجواهر والعروة و...- سنحتاط احتياطاً استحيابياً للقضاء.

وأما السيد الخوئي فقد عزّز وجوب قضاء النافلة المنذورة برواية حول الصيام المنذور قائلاً:

«و يؤيّده ما ورد في صحيحة ابن مهزيار من لزوم قضاء الصوم المنذور في يوم معيّن لو ترك في ظرفه [1] فإنّ موردها وإن كان خصوص الصوم إلّا أنّه قد يُستأنس (يستشعر) منها عدم خصوصية للمورد (الصيام) وأنّ كلّ منذور فات في ظرفه يقضى من غير فرق بين الصلاة والصيام.»

ولكن نلاحظ عليه بأن ظهورها لا يعين السيد الخوئي كي يلغي خصوصية مورد الصيام فكيف نستظهر بل نستشعر منها ألا تمايز ما بين الصلاة والصوم، فهل يُسمَح لنا شرعاً أن نستوجب قضاء الصلاة المنذورة وفقاً وتشبيهاً برواية الصيام، بل من أين استنبط السيد تلك الكبرى -أنّ كلّ منذور فات في ظرفه يقضى-

و أما إجابتنا عن الرواية فلربما قد أعرض الفقهاء عنها بحيث لم يفتوا بوجوب قضاء الصوم المنذور، بل أساساً إنّ موضوع الرواية هو حول الكفارة تجاه المتعمّد على الجماع مع زوجته إذن فلها خصوصيتها الخاصة بحيث لا يُستفاد منها الكبرى المذكورة.

و أما استصحاب وجوب قضاء الصيام خارج الوقت فيصحّ وفقاً لنظريّة التعدّد المطلوب في وقت النذر بينما قد أكّدنا مسبقاً بأنّ الوقت يعدّ عمود النذر بحيث سيبتدل موضوع النذر فلا استصحاب إذن.

## المسألة التالية من تحرير الوسيلة

(مسألة ٥): يجوز قضاء الفرائض في كلِّ وقت؛ من ليل أو نهار أو سفر أو حضر (بحيث يُمكنُ تبادلُ أزمته الصلاة ما بين الليل و النهار) ويصلي في السفر ما فات في الحضر تماماً، كما أنَّه يصلي في الحضر ما فات في السفر قصراً. ولو كان في أوَّل الوقت حاضراً وفي آخره مسافراً أو بالعكس، فالعبرة بحال الفوت على الأصح، فيقضي قصراً في الأوَّل وتاماً في الثاني، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع. وإذا فاتته فيما يجب عليه الاحتياط بالجمع بين القصر و التمام، يحتاط في القضاء أيضاً.[2]

و أما إمكانية القضاء في أية آتية من الآتات فهو إجماعيٌّ وفقاً للروايات و قد صرَّح السيّد الخوئي قائلًا:[3]

«بلا إشكال فيه و لا خلاف، كما نطقت بذلك الأخبار الكثيرة، بل لا يبعد دعوى بلوغها حدَّ التواتر (بأن يقضي في أي ساعة من ليل أو نهار) و من جملتها صحيحة زرارة المتقدمة آنفاً، نعم، بإزائها (و معارضتها) ما رواه الشيخ (قدس سره) بإسناده عن عمَّار بن موسى عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سألته عن الرجل ينام عن الفجر حتَّى تطلَّع الشمس و هو في سفر كيف يصنع؟ أيجوز له أن يقضي بالنهار؟ قال: لا يقضي صلاةً نافلةً ولا فريضةً بالنهار، ولا تجوز له ولا تثبت له، ولكن يؤخِّرها فيقضِّيها بالليل»[4] لكنَّها رواية شاذَّة لا تنهض لمقاومة ما سبق (20 رواية) فإنَّه من أظهر مصاديق قوله (عليه السلام): «خذ بما اشتهر بين أصحابك، و دع الشاذَّ النادر»[5] هذا مضافاً إلى أنَّها ضعيفة في نفسها و إن كان قد عبَّر عنها بالموثَّق في بعض الكلمات، فإنَّ في السند عليُّ بن خالد، و لم يرد فيه توثيقٌ، نعم، المذكور في الوسائل في هذا الموضوع: أحمد بن خالد، بدل علي بن خالد. لكنَّه سهو من قلمه الشريف أو قلم النُّسَّاح[6] و الصحيح هو علي بن خالد كما في نسخ التهذيب الطبع القديم منه و الحديث.[7] إذن فلا تصل النوبة إلى الحمل على التقية كما قيل (السيّد الحكيم) و إن كان ممَّا لا بأس به لو صحَّ السند.»

فحالهُ الشُّذُوذ ربما برزت من أجلِ عدم أفتاء الفقهاء بها أيضاً إلا أنَّ الشيخ الطوسي قد اعتقدها شاذَّةً و عديمة التوافق مع القرآن الكريم حيث قال صاحب الوسائل نقلاً عن الشيخ: قَالَ الشَّيْخُ هَذَا خَبَرٌ شَاذٌّ لَا تُعَارَضُ بِهِ الْأَخْبَارُ الْمُطَابِقَةُ لِظَاهِرِ الْقُرْآنِ[8] و أما مقصود الشيخ من الآية التي تُطابق الروايات الكثيرة هي الآية التالية:

«وإسناده عن مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونسَ عَنْ عَنبَسَةَ الْعَابِدِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ هُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ أَوْ أَرَادَ شُكُوراً[9]، قَالَ قَضَاءُ صَلَاةِ اللَّيْلِ بِالنَّهَارِ وَ صَلَاةِ النَّهَارِ بِاللَّيْلِ[10].»

نعم إنَّه تعالى قد حدَّدَ المواقيتَ قائلًا: أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل... . إلا أنَّه تعالى في مقام توقيت الأداء فحسب نعم ربما نستلهم من مفهومها أن خارج الوقت هو القضاء، و أما الآية التالية: أقم الصلاة لذكرى فلا تدل على الوقت أساساً.

و أمَّا السيّد الحكيم فقد احتمل ثلاثَ احتمالاتٍ تجاه الرواية المذكورة:

أقول: لعله:

1. وارد مورد التقية، كما قد يشير إليه قول الصادق (ع) - في خبر جميل في قضاء صلاة الليل بالنهار و صلاة النهار بالليل - : «هو من سر آل محمد (ص) المكنون»[11]. (و لكن العامة تعتقد بأن الصلاة النَّهارية في النهار والليلى في الليل)

2. (الإجابة الثانية) أو في مورد المشقة المانعة من حصول الإقبال، كما قد يشير إليه صحيحُ ذُرَيْجِ (المُحَارِبِي) : «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: فاتتني صلاة الليل في السفر فأقضِّيها بالنهار؟ فقال (ع): نعم إن أطقتَ ذلك»[12]. (فهي قرينة على أن الصلاة

النَّهَارِيَّةُ تُؤَخَّرُ إِلَى اللَّيْلِ لِأَجْلِ الْمَشَقَّةِ لَا التَّأْخِيرِ مُطْلَقاً فَالْمَلَائِكَةُ هِيَ الطَّاقَةُ فَلَوْ أَمَكَّنَهُ صَلَاتُهَا فِي النَّهَارِ وَ إِلَّا أَخَّرَهَا إِلَى اللَّيْلِ

3. (الإجابة الثالثة) أو في القضاء على الدابة، كما يشهد به موثقة عمار: «نعم يقضيها بالليل على الأرض، فأما على الظهر فلا (لأنكم في الحركة و المسير) و يصلي كما يصلي في الحضر» [13]. [14]

فهذه احتمالات و محامل متلوثة إلا أن المعيار الأصيل هو إعراض الفقهاء عنها بل الروايات الغفيرة قد صرحت بأن المكلف مخير للقضاء بين الليل و النهار.

-----

[1] الوسائل 10: 378/ أبواب بقيّة الصوم الواجب ب 7 ح 1.

[2] تحرير الوسيلة، تهران - إيران، مؤسسة تنظيم و نشر آثار الإمام الخميني (قدس سره)، جلد: ١، صفحہ: ٢٣٥

[3] موسوعة الإمام الخوئي، ج 16، ص: 123

[4] الوسائل 8: 258/ أبواب قضاء الصلوات ب 2 ح 6، التهذيب 2: 272/ 1081.

[5] المستدرک 17: 303/ أبواب صفات القاضي ب 9 ح 2.

[6] الوسائل 4: 278/ أبواب المواقيت ب 57 ح 14 [لكن المذكور فيه: علي بن خالد].

[7] التهذيب 2: 272/ 1081.

[8] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، قم - إيران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، جلد: ٤،

صفحہ: ٢٧٨

[9] الفرقان ٢٥-٦٢.

[10] وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، قم - إيران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، جلد: ٤، صفحہ:

٢٧٥

[11] الوسائل باب: ٥٧ من أبواب المواقيت حديث: ١٦.

[12] الوسائل باب: ٥٧ من أبواب المواقيت حديث: ١٣.

[13] الوسائل باب: ٦ من أبواب قضاء الصلوات حديث: ٢.

[14] مستمسك العروة الوثقى، قم - إيران، دار التفسير، جلد: ٧، صفحہ: ٦٥